

مقتل 32 شخصاً بسبب التعذيب في آب 2017

27 منهم على يد قوات النظام السوري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 5 أيلول 2017

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: ملخص تنفيذي

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب

رابعاً: استنتاجات وتوصيات

أولاً: مقدمة ومنهجية:

منذ عام 2011 حتى الآن مازال النظام السوري لا يعترف بعمليات الاعتقال، بل يتهم بها القاعدة والمجموعات الإرهابية كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لابد من تطبيق مبدأ ”مسؤولية الحماية“ بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، ومازالت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب تُرتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها“.

شهدت مدينة الأستانة عاصمة كازاخستان على مدار يومين (3 - 4 أيار / 2017) الجولة الرابعة من المفاوضات بين ممثلين عن روسيا وتركيا وإيران كدولٍ راعيةٍ لاتفاق أنقرة لوقف إطلاق النار، واتفقت الدول الثلاث على إقامة أربعة مناطق لخفض التصعيد على أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 6 أيار / 2017، وعلى هامش قمة دول الاقتصاديات العشرين الكبرى في هامبورغ أعلن كل من الرئيسين الأمريكي والروسي التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا، في محافظات درعا والقنيطرة والسويداء، يدخل الاتفاق حيز التنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الأحد 9/ تموز / 2017. نصّ اتفاق الجنوب السوري على السماح بدخول المساعدات الإنسانية، إضافة إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة (قوات النظام السوري وحلفاؤه من جهة، وفصائل المعارضة المسلحة من جهة ثانية).



كما عُقدت اتفاقيات محلية أخرى، كاتفاق الغوطة الشرقية بين فصائل المعارضة المسلحة فيها من جهة، وأفراد من الجانب الروسي من جهة ثانية، واتفاق مُشابه مع فصائل المعارضة في ريف حمص الشمالي، لكنّ هذه الاتفاقيات لم تُنشر نصوصها الرسمية على مواقع للحكومة الروسية، كما لم تنشرها فصائل المعارضة المسلحة، عدا فصائل فيلق الرحمن الذي نشر نصّ الاتفاق على موقعه الرسمي، وورد في نهايته توقيع لضمّن روسي لكن دون ذكر الاسم الصريح، وفي ذلك خلل كبير، ويبدو أنّ كلّ ذلك يساعد الطرف الضامن الروسي في سهولة التخلص من أي التزامات أو تبعات قانونية أو سياسية لاحقة.

يوم السبت 22/ تموز/ 2017 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن توقيع اتفاق لخفض التّصعيد في الغوطة الشرقية في ختام المفاوضات بين أفراد عسكريين روس من جهة، وبين فصائل جيش الإسلام من جهة ثانية، في العاصمة المصرية القاهرة، على أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ في الساعة 12:00 من اليوم ذاته. وفي يوم الأربعاء 16/ آب/ 2017 وقّع ممثل عن فيلق الرحمن وممثل عن الحكومة الروسية في مدينة جنيف اتفاقاً ينصّ على انضمام فيلق الرحمن إلى منطقة خفض التّصعيد في الغوطة الشرقية، على أن يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 21:00 من يوم الجمعة 18/ آب/ 2017.

الإثنين 31/ تموز/ 2017 وفي العاصمة المصرية القاهرة تمّ توقيع اتفاق لخفض التّصعيد في ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي بين فصائل في المعارضة المسلحة في المنطقة والنظام السوري ممثلاً بالحكومة الروسية كطرف ضامن على أن يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الخميس 3/ آب/ 2017.

شملت أهمّ بنود الاتفاقيّن الأخيرين وقف جميع الأعمال القتالية بين الأطراف المتنازعة في المناطق المذكورة - عدا المناطق التي يوجد فيها تنظيم داعش أو هيئة تحرير الشام - والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق والإفراج عن المعتقلين - محلّ اهتمام كلّ طرفٍ -.

لكن على الرغم من كل ذلك فإنّ الخروقات لم تتوقف، وبشكل رئيس من قبل النظام السوري، الذي يبدو أنه المتضرر الأكبر من استمرار وقف إطلاق النار، وخاصة جرائم القتل خارج نطاق القانون، والأفطع من ذلك عمليات الموت بسبب التعذيب، التي لم تتوقف أو تتأثر حصيلة ضحاياها بتلك الاتفاقيات، وهذا يؤكد بقوة أن هناك وقفاً لإطلاق النار فوق الطاولة نوعاً ما، أما الجرائم التي لا يُمكن للمجتمع الدولي - تحديداً للجهات الضامنة لتلك الاتفاقيات - أن تلاحظها فهي مازالت مستمرة لم يتغير فيها شيء.



منهجية:

في ظلّ عدم اعتراف النظام السوري بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب تحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات عن أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نُشير إلى روايات الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية لا تقوم في كثير من تلك الحالات بتسليم الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم. كما أن أغلب الأهالي الذين نتواصل معهم أو يتواصلون معنا يؤكدون أن أقربائهم كانوا في صحة جيدة لحظة اعتقالهم، ولم يكن المرض أبداً هو المسبب للوفاة.

بناء على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في [توثيق الضحايا](#).



ثانياً: الملخص التنفيذي:

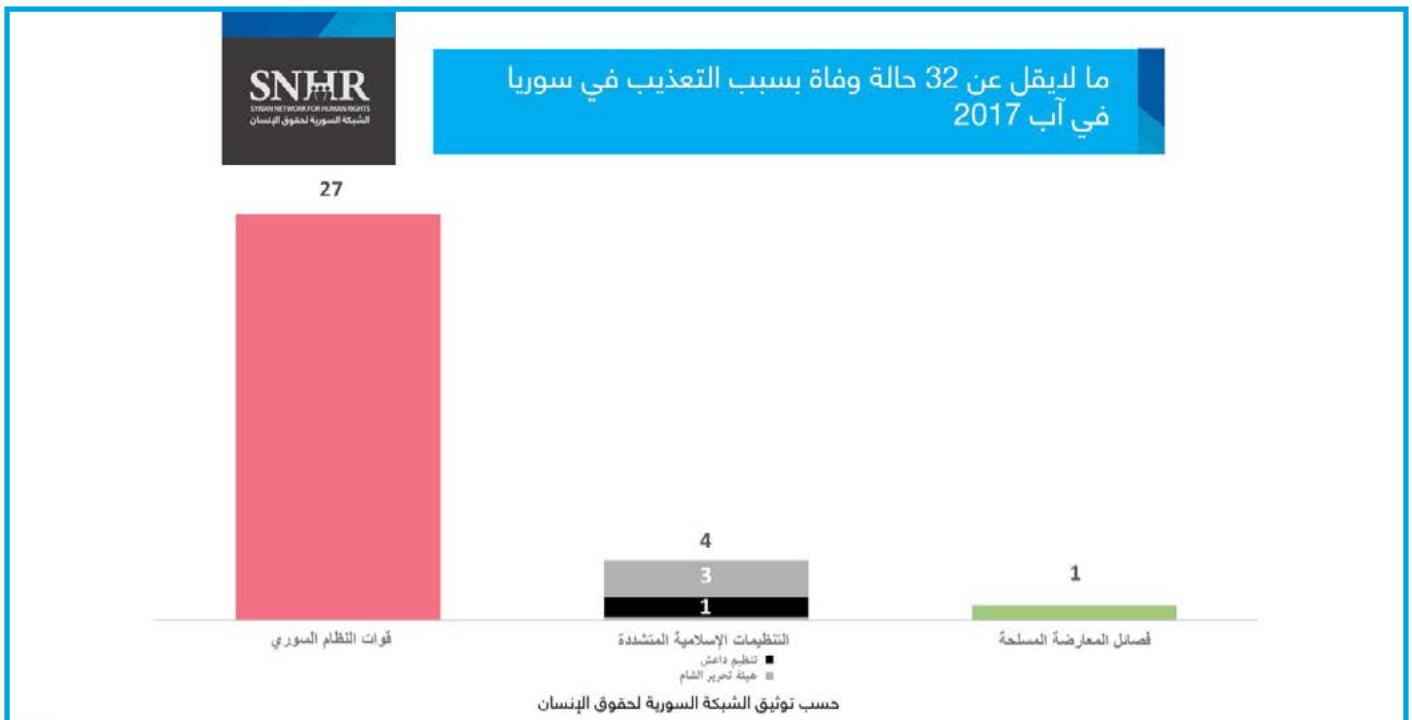
ألف: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2017 حتى أيلول من العام ذاته مقتل 161 شخصاً بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.



باء: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في آب 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 32 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في آب 2017



يتوزعون على النحو التالي:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية الشيعية): 27

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 1

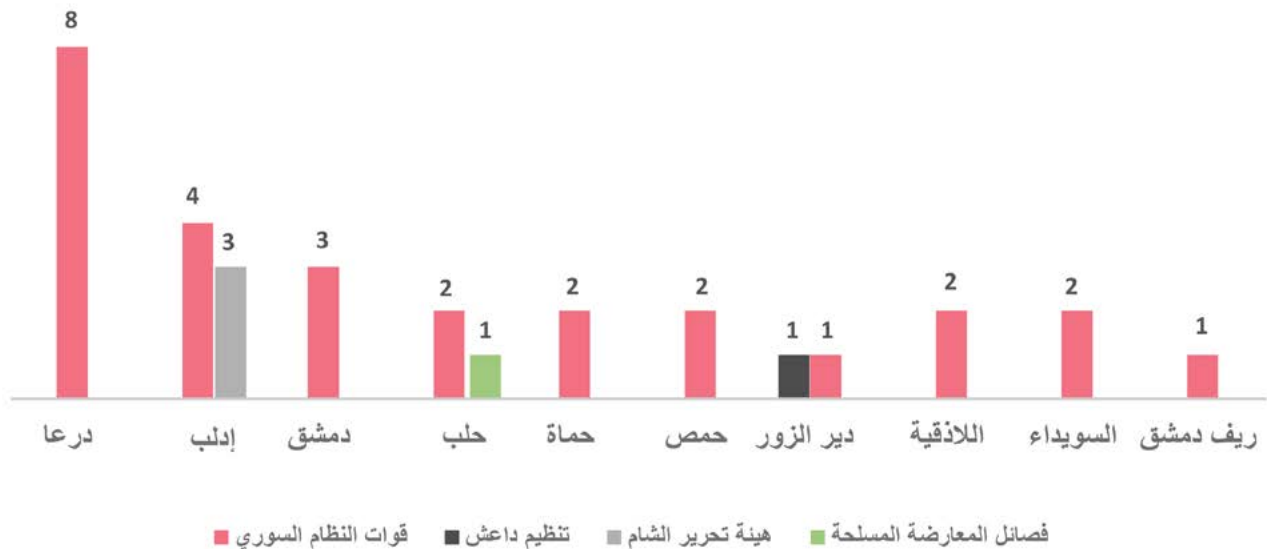
- هيئة تحرير الشام (تشكيل يضم جبهة النصرة ولواء الحق، وجبهة أنصار الدين، وجيش السنة): 3

تاء: فصائل المعارضة المسلحة: 1

فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 حتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تُستخدم ضد المعتقلين.

محافظة درعا سجلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم 8 أشخاص، وتتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على النحو التالي: 7 في إدلب، 3 في دمشق، 3 في حلب، 2 في حمص، 2 في حماة، 2 في اللاذقية، 2 في دير الزور، 2 في السويداء، 1 في ريف دمشق

توزع حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في شهر آب 2017



أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في آب فتهي:
مُدرسان، طالب جامعي، طفل.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب:

طلاب جامعيون:

إبراهيم حسن الأش، طالب جامعي في كلية الحقوق بجامعة حلب، من أبناء قرية كفر حمرة بريف محافظة حلب الشمالي، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 23 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري في تموز 2013 من مكان وجوده في مدينة حلب، السبت 12/ آب/ 2017 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز.

مدرّسون:

حكمت عبد الكريم الحمود، مدرس حاصل على إجازة في اللغة العربية، من أبناء بلدة أبو الظهور بريف محافظة إدلب الشرقي، في حزيران/ 2017 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام من مكان وجوده بريف محافظة إدلب، السبت 19/ آب/ 2017 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للهيئة في محافظة إدلب، وتم تسليم جثمانه لذويه.

أسامة محمد مرعي اللطيف، مُدرّس حاصل على إجازة في الفلسفة، من أبناء مدينة الميادين بريف محافظة دير الزور الشرقي، تولد عام 1958، اعتقلته قوات النظام السوري في عام 2013، لدى مروره على نقطة تفتيش تابعة لها على الطريق الواصل بين مدينة رأس العين بريف محافظة الحسكة الشمالي ومدينة الميادين، الإثنين 21/ آب/ 2017 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري في مدينة دمشق.



إبراهيم الأش



أسامة اللطيف



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6

أطفال:



حسن الربيع

الطفل حسن أحمد الربيع، من أبناء قرية بليون بريف محافظة إدلب الجنوبي،
تولد عام 2002، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي لهيئة تحرير الشام في حزيران
2017 من مكان وجوده في قرية بليون، الإثنين 7/ آب/ 2017 حصلنا
على معلومات تؤكد وفاته بسبب الإهمال الصحي -داخل أحد مراكز
الاحتجاز التابعة للهيئة- بعد نقله إلى المستشفى.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، -وهم يشكلون
الحد الأدنى الذي تمكّننا من الحصول على معلومات عنه-، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس السلطات
الحاكمة، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهي تُشكل جرائم ضد الإنسانية
وجرائم حرب.

مارس كل من تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام، وفصائل في المعارضة المسلحة أفعال التعذيب، وهي تُشكل جرائم حرب.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

1. يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.
2. يجب فرض عقوبات على جميع القادة من مختلف الأطراف، الذين ثبت تورطهم في عمليات التعذيب، التي تخالف
القانون الدولي الإنساني، وتخالف قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا وبشكل خاص القرار رقم 2042 والقرار رقم 2139.
3. يجب إلزام الحكومة السورية ومختلف الأطراف الأخرى بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان،
للتحقيق في عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
4. السماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بالوصول إلى أي مكان داخل سوريا.



إلى الطرف الضامن الروسي:

- يتوجب ردع النظام السوري عن إفشال اتفاقيات خفض التّصعيد، وعدا ذلك فسوف يُقرأ على أنه مجرد تبادل أدوار بين النظام الروسي من جهة والحلف السوري/ الإيراني من جهة ثانية.
- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 76 ألف محتفٍ لدى النظام السوري.

شكر وعزاء

خالص الشكر للأهالي والشهود والنشطاء الذين ساهموا بشكل فعال وخالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

